مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع و المستقبل

د. فائق جمعة حمزة العبيدي

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v1i4.95

Website: qau.edu.ye

المقدمة:

لابد أن نعلم بأن كافة الدول وبما فيها التي تسمى اليوم دول الشمال أو الدول المتقدمة ، إلا وكانت إحدى وسائل تطورها هو الاستثمار وليس ذلك فقط بل وأن الاستثمار بشقه الأجنبي قد كانت له الحصة الكبيرة في عملية تنمية اقتصاديات تلك الدول، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت ألمانيا ومن كان معها من أشد الدول حاجة ليس فقط إلى الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية من طرق وجسور وكهرباء والتي دمرت بسبب الحرب، بل إلى المساعدات الخارجية أيضاً والتي استثمرتها في مشاريع إنتاجية وخدمية مختلفة، وكذلك فعلت فرنسا واليابان وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى. كما أن لأهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية لاسيما المباشرة منها. فقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية المتدفقة إلى دول العالم من ١٢،٥ مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى ٦٧٨،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٦١،٥، حيث كان نصيب الدول المتقدمة منها ٩،٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ ليصبح ٤٨٩،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٤٨،٥٪ بينما زاد نصيب الدول النامية من ٢،٧ مليار دولار إلى ١٨٨٨ مليار دولار لنفس الفترة الزمنية وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٢٠٨،٩ ٪.

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

د. فائق جمعة حمزة العبيدي

مقدمة :

لابد أن نعلم بأن كافة الدول وبما فيها التي تسمى اليوم دول الشمال أو الدول المتقدمة، إلا وكانت إحدى وسائل تطورها هو الاستثمار وليس ذلك فقط بل وأن الاستثمار بشقه الأجنبي قد كانت له الحصة الكبيرة في عملية تنمية اقتصاديات تلك الدول، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت ألمانيا ومن كان معها من أشد الدول حاجة ليس فقط إلى الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية من طرق وجسور وكهرباء والتي دمرت بسبب الحرب، بل إلى المساعدات الخارجية أيضاً والتي استثمرتها في مشاريع إنتاجية وخدمية مختلفة، وكذلك فعلت فرنسا واليابان وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى. كما أن لأهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية لاسيما المباشرة منها. فقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية المتدفقة إلى دول العالم من ١٢،٥ مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى ٦٧٨،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٦١،٥٪، حيث كان نصيب الدول المتقدمة منها ٩،٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ ليصبح ٤٨٩،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٤٨،٥٪ بينما زاد نصيب الدول النامية من ٢،٧ مليار دولار إلى ١٨٨،٨ مليار دولار لنفس الفترة الزمنية وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٢٠٨،٩٪. (١)

كما أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة كان يمثل ٢٪ فقط للدول العربية من مجموع التدفقات العالمية في الوقت الذي اتجهت فيه ما تسبته ٣٦٪ لدول أمريكا اللاتينية و ٥٩٪ لدول آسيا وأن سبب ذلك يعود إلى عدم توفر رأس المال البشري المناسب وعدم الاستقرار السياسي والمالي وتخلف البيئة التكنولوجية وتكبل البيئة الاستثمارية بشكل عام بأنظمة

إدارية بيروقراطية وبنية تحتية غير مناسبة وأسواق مالية غير متطورة، كذلك انعدام الثقة والمصداقية في إجراءات التعامل الإدارية في الدول العربية . (٢)

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي يتوجه نحو القطاعات والأنشطة التي تدر أعلى عائد ربح متوسط حتى وإن كانت المخاطرة فيها مرتفعة، ومن خلال الدراسات وجد بأن المستثمر الأجنبي يفضل على الأغلب الاستثمار في القطاع الصناعي في معظم الدول التي يدخلها، ففي الأردن مثلاً توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي والقطاع الفندقي، حيث ان للأردن إمكانات متميزه لجذب السياح في هذا المجال فقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأول ٤٥٪ من إجمالي الاستثمار (الأجنبي والمحلي) في هذا القطاع للعام ١٩٩٩ وحوالي ٤٢٪ من إجمالي الاستثمار في قطاع الفنادق للعام ١٩٩٨ في حين لم يهتم المستثمرون الأجانب بالقطاع الزراعي رغم أهميته للمجتمع وللمواطن الأردني (٣).

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وصل إلى أعلى معدلاته في عام ٢٠٠٠ على مستوى العالم، حيث بلغت هذه التدفقات ما نسبته ١،٤ تريليون دولار لكنها شهدت تراجعاً مستمراً، ففي عام ٢٠٠١ لم تتجاوز (٨١٨) مليار دولار وفي عام ٢٠٠٢ سجل ما قيمتة (٦٧٩) مليار دولار ثم انخفضت إلى (٥٦٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٣ (٤)، وأول أسباب

ذلك يعود إلى اضطراب في أسواق البورصات العالمية والذي ادى إلى اضطراب مطرد في تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية وكذلك إلى فقدان الثقة في بعض أسواق هذه الدول

وكذلك صدور تعديلات قانونية غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر منها زيادة الرقابة وتقليل الحوافز على مستوى العالم، ولكن في نفس الوقت هناك توقع بتزايد نصيب الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار حيث يرتفع من (٦٧،٥٪) ٢٠٠٣م ليصل (٧١،١٪) ٢٠٠٨م.

من خلال بعض الإحصائيات التي ذكرت يتضح بأن للاستثمار وخاصة الأجنبي المباشر له دوافع خاصة به وأهم دوافعه هو تحقيق عائدات مالية عالية وسريعة وذلك من خلال اقتناص الفرص في بيئة ومناخ استثماري هادئ يتمتع بالاستقرار والبيئة التكنولوجية المتطورة والموارد البشرية المدربة والكفوءة القادرة على تلبية حاجات ورغبات المستثمر، كما أن كفاءة الجهاز الإداري ومرونته والذي يدير الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار تتصدر قائمة الأسباب وراء النجاح أو إخفاق الدول في إغراء المستثمرين، كما أن الأرقام تشير إلى الضعف الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، حيث أن إصلاح قوانين الاستثمار في معظم الدول العربية ومنح الامتيازات والإعفاءات للمستثمرين المحتملين وإنشاء أجهزة إدارية متخصصة مرتبطة بأعلى سلطات اتخاذ القرار في الدولة لم تكن كافية لجذب

النسبة المقدرة من الاستثمارات العالمية حيث أنها مازالت لا توازي حجم وأهمية المنطقة العربية من حيث الموقع والموارد المتاحة فيها كما أن كل تلك الإصلاحات التي يتحدث عنها المسئولون عن هذه الأنشطة لم تستطيع أن تمنع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والاستقرار في دول أخرى يعتقدون أنها أكثر استقراراً وهذا ما نراه حتى على مستوى بعض المسئولين لاسيما في دول الخليج، حيث وصلت حجم استثماراتهم في دول العالم ٧٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ منها ٣٦٥ مليار دولار مستثمرة في دول الاتحاد الأوروبي و ٣٦٥ مليار دولار أخرى في بقية أنحاء العالم وتتركز أكثرها في سويسرا وبريطانيا وفرنسا وماليزيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي قد قدرت في الأعوام ١٩٧٤-١٩٩٥ بحوالي ٦٧٠ مليار دولار بينما حجم الاستثمارات العربية – العربية لن تتحاوز ١٢ مليار دولار لنفس الفترة أي بنسبة ١ : ٥٦ أي دولار واحد يستثمر داخل الوطن العربي مقابل ٥٦ دولار خارج الوطن العربي.(٥)

وبنظرة سريعة لو توجهت هذه المليارات إلى داخل الوطن العربي لاسيما للدول التي تتمتع بموارد طبيعية كافية غير مستثمرة لعدم توفر الإمكانات المالية لاستغلالها واستثمارها لما كان هناك عجز في الموازنات ولما كان هناك بطالة ومجاعة في بلدان مثل الصومال وارتيريا والسودان في الوقت الذي تستثمر المليارات وتبذخ في الأبراج وبناء المدن الخيالية .

كما أن تزايد النصيب النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات حوالي ٢٥٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السبعينات في القرن الماضي ليصل إلى ٤٩٪ في التسعينات والى (٦٠٪) عام ٢٠٠٢م والى (٦٧٪) ٢٠٠٣م وقد صاحب ذلك

أيضاً اتساع في نطاق الخدمات التمويلية والتجارية وتوليد وتوزيع الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها(٦).

وهذا ما يدعو إلى أن ينظر المسئولون في الدول العربية ومنها اليمن إلى إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وبشكل متوازن مع الاستثمار المحلي تطوير قطاع الخدمات كقاعدة وبنية تحتية صحيحة للتوجه نحو الاستثمار في قطاع السياحة ، حيث أن اليمن من الدول الجاذبة للاستثمارات بحكم موقعها وطبيعتها ومواردها الطبيعية والتاريخية والثقافية والحضارية، حيث يتطلب ذلك النظر بجدية لتطوير الكفاءة الإدارية للجهاز الإداري في هذه القطاعات بشكل خاص بما يؤدي إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية، وكذلك منع رؤوس الأموال الوطنية من الهروب إلى الخارج وتشجيعها على التوطن والاستقرار داخل البلد ، كذلك ضرورة توفير المناخ الاستثماري الصحيح من حيث تهيئة ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع كل الإمكانات المتاحة لتحقيق ذلك والعمل على ثبات السياسة

المالية والنقدية بما يشجع المستثمرين المحتملين للدخول في سوق الاستثمار اليمني. وما أدل على ذلك فإن حجم الاستثمارات الأجنبية في تونس قد وصلت في عام ١٩٩٩ إلى (٦،٥) مليار دولار بينما سجلت عمان (٧٠٠) مليون دولار والبحرين ٣٠٠ مليون دولار ويعود السبب في ذلك إلى توفر العمالة المدربة الفنية القادرة على إدارة المشاريع المنفذة وسهولة الإجراءات ووجود بنية تحتية متكاملة من طرق وجسور وكهرباء بالإضافة إلى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في تونس.

لذلك فإن تحميل فرص الاستثمار أمام المستثمرين والترويج لها هي مهمة صعبة إلا أنها تعتبر الحجر الأساسي للاستثمار لأن المستثمرين لا يعرفون ما هي الفرص الاستثمارية في هذا البلد أو ذاك، كما أن المستثمرين تختلف قدراتهم في إمكانية وكيفية الحصول على فرص الاستثمار سواء كانوا مستثمرين محليين أو أجانب ، كما أن المستثمر يحاول دائماً تعظيم المنفعة المتوقعة والتي هي مزيج من محصلة العائد والمخاطر معاً كما يسعى المستثمر لتعظيم الثروة كهدف أساسي في دخوله في أي عملية استثمارية وأن تعظيم هذه الثروة ناجم عن تعظيم العائد ، وعليه فإذا كان التأثير السلبي للمخاطر أكبر من التأثير الإيجابي للعائد فإن المنفعة المتوقعة من الاستثمار سوف تقل مع زيادة العائد المتوقع، ولذلك فإن المستثمر دائماً يسعى لتعظيم الثروة ولكن في ظل قيد أساسي يتعلق بحجم المخاطر التي يرغب تحملها وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون هناك مستثمر آخر تتساوى عنده المخاطر مهما كبر أو صغر حجمها ، وهنا ومن خلال دراسة موضوعية لسيرة المستثمرين وأساليبهم الاستثمارية الذين يبحثون عن المخاطر وذلك لاستعدادهم لاستثمار المزيد رغم إدراكهم أن العائد عن كل وحدة إضافية من المخاطر قد يكون متناقصاً أي أنه لا مانع لمثل هكذا مستثمر من قبول قدر كبير من المخاطر طالما أن ذلك من شأنه أن ينطوي على زيادة في الثروة مهما تضاءل حجمها(٧).

لابد أن تؤكد أن هناك ما يسمى بمصفوفة الاستثمار أو ما يمكن أن نطلق عليه أسوة بالمزيج التسويقي السلعي والخدمي بمزيج الاستثمار والذي يتضمن عناصر لو استطاعت دولنا النامية من جمعها بشكل علمي صحيح لحققت خطوات متقدمة في مجال الاستثمار أهمها مايلي:

١) المنتج (فرصة الاستثمار): سواء كان القطاع الاقتصادي زراعياً أو صناعياً أو خدمياً أو سياحياً.

٢) المستثمر: الشخص المادي أو المعنوي المستهدف للقيام بعملية الاستثمار.

٣) الترويج والإعلام: أي السياسات الإعلامية المختلفة التي تركز على المشاريع المخطط لها أن تكون ناجحة بفعل ظروفها ومناخها الاستثماري.

٤) المناخ الاستثماري: كافة العوامل الداخلية الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والتي تكون الأطر الصحيحة لمناخ المستثمر وضمن قانون الاستثمار النافذ .

٥) المتابعة: الاهتمام بمرحلة ما بعد التسجيل ومراقبة تنفيذ العمليات الاستثمارية وملاحقة ذلك بما يؤدي إلى التأكد من تحقيق الهدف.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى مايلي:-

١) التعرف على واقع الاستثمار في الدول النامية من حيث تأثيره على اقتصاديات هذه الدول.

٢) التعرف على واقع الاستثمار الخدمي ولاسيما في مجال السياحة .

٣) الوقوف على مستوى التدفقات الاستثمارية الواردة إلى اليمن من الخارج وما هي الدوافع الممكن تحفيزها لجذب الاستثمارات .

٤) التعرف على واقع ومستقبل الاستثمار السياحي في اليمن من خلال التعرض لإمكانات اليمن سواء فيما يخص البنى التحتية أو مجمل متطلبات المناخ الاستثماري وانعكاس ذلك على المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة فعلاً.

٥) التعرف على عدد السياح القادمين من مختلف دول العالم وإمكانية تحقيق الأفضل من خلال دراسة نوع السياح والفترة الزمنية التي يختارها السياح وحجم الواردات المتحصلة من ذلك .

٦) تحديد نقاط الضعف في مجال الاستثمارات السياحية بالإشارة إلى ما تم في بعض الدول العربية والأجنبية في هذا المجال للمساعدة على رسم سياسة جديدة .

٧) التأكيد على ضرورة خلق سوق للأوراق المالية بما يدعم المجال الاستثماري بشكل فعال من خلال التدفقات الاستثمارية المحلية وكذلك يعزز ثقة المستثمر الأجنبي بكفاءة الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة :

تتبع مشكلة الدراسة من مجموعة من التساؤلات منها:

١) ما هو حجم التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية في اليمن ؟

٢) ما هي السياسات والإجراءات والمحفزات التي تقدمها اليمن للمستثمرين .

٣) ما استعداد القطاع السياحي في اليمن للمواسم السياحية وكم هي أعداد الفنادق السياحية بدرجاتها المختلفة ؟

٤) أخيراً ما هي الجنسيات من السياح التي تصل إلى اليمن وما هي سبل التعامل الرسمي والشعبي الكفيلة بتطوير عدد السائحين .

أهمية الدراسة :

من المعلوم أن للاستثمار تأثيره الكبير على مجمل حركة الاقتصاد داخل أي بلد وأن حجم التدفقات الاستثمارية ما هي إلا تعبير عن إمكانات البلد الاقتصادية إذا ما توفرت من داخل البلد وبالتالي فإنها انعكاس عن سياسات البلد فيما يخص الادخارات المخصصة للاستثمار والا فان للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في دعم السياسات الاقتصادية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ومن خلال تتبع الإحصاءات في هذا المجال يتضح بأن الدول المتقدمة لها حصة الأسد في حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية ٧٧لاسيما في مجال الخدمات ومنها القطاع السياحي الذي يعتبر أحد الدعائم الأساسية في اقتصاديات بعض الدول كما هو الحال في تونس والأردن ومصر التي تعتمد على التدفقات المستثمرة في قطاع خدمات البنى التحتية من الطرق والجسور والاتصالات وهذا ما يدعو إلى ضرورة الوقوف على حجم هذه الاستثمارات في بلدان تعاني من شحة في هذه التدفقات.

تعريف مفهوم الاستثمار:

لا نريد أن نخوض في تعاريف الاستثمار لأنها ليست في أولويات هذا الموضوع بقدر ما نرغب من أن نوضح تعريفاً ومفهوماً للاستثمار يعبر عن ما نتمنى أن نصل إليه من تأثير الاستثمار في الاقتصاد بشكل عام وفي الاقتصاد الوطني أو القومي اليمني بشكل خاص، لذلك يمكن لنا أن نوضح بأن موضوع الاستثمار ليس بالمصطلح الاقتصادي الجديد وإنما يكاد يكون التعبير عنه يومياً من خلال النشاطات التي نلمسها وفي مجالات اقتصادية متنوعة وقد لا يغيب عن بال أحدنا أن للاستثمار الفردي(الخاص) أو الاستثمار الحكومي (العام) علاقة وطيدة بمفهوم الادخار الذي يعتبر المصدر الأساسي للاستثمار لأنه وكما هو معلوم أن دخل الفرد

يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء الآخر إلى الادخار كقاعدة عامة وهذا الادخار قد يكون توجهه بعد ذلك إلى الاستهلاك أيضاً أو إلى الاستثمار وذلك حسب ظروف الفرد كما أن الحكومة التي تمثل القطاع العام قد تدخر جزءاً من دخلها أو إيراداتها مع تخصيص الجزء المطلوب منها للنفقات العامة (الإنفاق والاستهلاك العام) وهذا الجزء المدخر قد يتحول إلى الاستثمار في إحدى النشاطات الاقتصادية التي يتكون منها اقتصاد البلد فقد يكون الاستثمار من حصة القطاع الزراعي أو الصناعي أو النفطي (الاستخراجي) أو الخدمي أو قد لا تكفي الإيرادات إلا لسد حاجات الإنفاق العام وبالتالي تلجأ الدولة إلى الاقتراض أو طلب الاستثمارات الخارجية أو اللجوء إلى البنوك المحلية ومنها البنك المركزي لتغطية الخطة الاستثمارية المقترحة، وان الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب به ومستوى الادخار المحلي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (القرض مثلاً) اللازم توفيره تحقيقاً لمعدل النمو المطلوب وهذا ما أكد عليه نموذج هارود – دومار الذي استهدف مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال(٨)

لذلك فإن ضياع الادخارات لدى البلدان النامية بشكل عام في أوجه كثيرة منها البطالة، الاكتناز، التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي، الاستهلاك غيرا لعقلاني على المستويين الخاص والعام والتهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال للخارج كلها تؤدي إلى ضعف الاستثمار، وتجنبها ووضع الحلول لها يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بتعبئة المدخرات الضائعة والتي من شأنها بالتالي أن ترفع من معدل الادخار المحلي والذي يؤدي بدوره إلى خلق استثمار محلي دونما أية أضرار بمستوى معيشة الأفراد كما وان هذه المعالجات ستعمل على تقوية الاستثمار وتقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي للاستثماروهكذا يتضح ان الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار بشقية الادخار النقدي أو ما يسمى بالتدفقات النقدية (المالية) وهي الموارد النقدية سواء المحلية أو الأجنبية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد أو بشكل تدفقات عينية (سلع إنتاجية أو رأسمالية) مثل المكائن والمعدات والطاقة وقطع الغيار وقد اتضحت أهمية الادخارات هذه في قول الرسول محمد (ص) فيما ذكر في حديثه الشريف: (رحم الله امرئ اكتسب طيباً وانفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته) صدق رسول الله(٩).

وعليه فإن كل بلد يجب أن يقتنص الفرص بالتخطيط والمتابعة لكل الظروف التي يمر بها أو التي سيمر بها مستقبلاً لغرض الاستفادة من موارده المختلفة وتوزيع إيراداته بالشكل الذي يخلق له فرص استثمار محلية من خلال زيادة حجم رأس المال في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات التضخم المتوقعة وبالتالي

زيادة في مدخرات الأفراد من خلال زيادة الدخول الموزعة التي تحصل بسبب زيادة إنتاجية العمل والمتابعة نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كذلك فإن الاستثمار قد يأتي من خلال منافذ خارجية تجد الظرف الملائم لها في بلد ما لتبدأ باستثمار أموالها في مشاريع مختلفة تخطط لها كي تحصل على ما تهدف إليه من هذه الاستثمارات وبما يحقق مصالحها وديمومة إيراداتها وتزايدها وهذا ما هو حاصل في اليمن من خلال ما تنفذه الشركات الصينية من مشاريع استثمارية مختلفة وهذا هو انعكاس للعلاقات الاقتصادية والتجارية المتينة بين اليمن والصين والشيء الحسن والجيد والمتميز في ان هذه العلاقات الصينية لا تضع اشتراطات سياسية تنتقص من سيادة الدولة حيث تؤسس هذه العلاقات على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بين الطرفين وتنعكس هذه العلاقة حتى في موضوعة المساعدات الخارجية التي تقدمها الصين إلى اليمن وهي المساعدات غير المشروطة .

لذلك فإن الاستثمار يمكن أن نعبر عنه بشكل عام على أنه استغلال الفرص المتاحة من أجل خلق الفائض المادي الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي عام أو نمو قطاع أو نشاط اقتصادي معين مرتبط بحالة الاستثمار المحددة.

أهمية الاستثمار:

لابد أن نؤكد وقبل كل شيء على أن الاستثمار أياً كانت جهته وأياً كان منفذه يجب أن يرتبط بمعدلات نمو اقتصادية متوقعة، أي أن أهمية الاستثمار ترتبط بمدى مساهمته بتحقيق نمو اقتصادي مفترض، كما أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى تحقيق نسبة من حجم الإنتاج المرتبط بمعدلات تشغيل للقوى العاملة وبالتالي زيادة في حجم المدخرات للقطاع العائلي والقطاع العام على حد سواء. وعلى صعيد اليمن يمكن أن نبين أهمية الاستثمار من خلال ما يلي:-

١) أن اليمن بدأ ينفذ أجندة إصلاحات وطنية تهدف إلى تعزيز استقلال القضاء وجهاز الرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات والمشتريات الحكومية بالإضافة إلى الإصلاحات التي تدعم حرية الصحافة ومبادرة الشفافية وقد أكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي بهذا الصدد على((أن تعزيز مسيرة الإصلاحات سيكون لها مردود كبير في رفع مستوى التنمية من جهة وفي زيادة ثقة المستثمر من جهة أخرى)).(١٠)

٢) إنشاء هيئة خاصة بالاستثمار وذلك لغرض دراسة البيئة الاستثمارية الحالية والمتوقعة ووضع البرامج الخاصة بالإعلان عن مختلف الفرص الاستثمارية وتزويد الجهات المختصة بالإحصاءات للاستثمار في النشاطات المختلفة وعقد الندوات واللقاءات داخل وخارج اليمن من أجل إيضاح النشاطات المهيأة للاستثمار وتوضيح الظروف المناسبة وتحديد العوامل المعيقة من جهة من أجل تجاوزها، وكذلك رسم خارطة العوامل المشجعة للاستثمار في البلد من جهة اخرى وقد تحقق على يد هذه الهيئة الكثير من المشاريع إلا أنها ما زالت تعاني من قصور كبير في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد.

٣) وضع قانون الاستثماربحلتة الجديدة للعام ٢٠٠٢م من خلال إعطاء الحرية الكاملة للمستثمر وضمان رؤوس أمواله ومنحه الفرصة متى وأينما يشاء وتوفير الإعفاءات الجمركية والضمانات التي تؤكد على المساواة بين المستثمر اليمني والمستثمرغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات وتهيئة التسهيلات الممكنة فيما يخص توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون وتبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية واستقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محلياً وكذلك توفير المناخ الاستثماري فيما يتعلق بالبيئة القانونية التي تشجع المستثمرين في كل المجال وذلك حسب ما جاء به قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م.

٤) أن المشاريع الاستثمارية التي وضعت الجهات المسئولة في اليمن أجندتها وخارطتها قد شملت مشاريع متعددة ومتنوعة في مختلف النشاطات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية وذلك إنطلاقاً من أن هذه المشاريع ستؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي في المساعدة على تقليل وخفض مستويات البطالة في البلد، وحسب إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار فإنه ومنذ العام ١٩٩٢ ولغاية مارس ٢٠٠٦ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة (٥٥٨٥)مشروعاً وقد وفرت هذه المشاريع(١٧٥٩١٥) فرصة عمل وتوزعت في قطاعات الصناعة والزراعة والأسماك والخدمات السياحية وقد كانت حصة المشاريع السياحية ٧٧٢ مشروعاً أي ما يقارب ١٤،٥٪ من مجمل المشاريع الاستثمارية كما أن القطاع الزراعي وهو الذي يعتبر القطاع الرئيسي في الاقتصاد إذ أنه يستوعب حوالي ٥٤٪ من العمالة ويساهم في النشاط الاقتصادي اليمني بحوالي ١٤٪ وذلك حسب إحصاءات ٢٠٠٥م لكنه ما زال يعاني من ضعف الاستثمارات، في الوقت الذي يساهم فيه القطاع الصناعي بحوالي ٤٠٪ إلا أن ٣٠٪ من هذه المساهمة تعود لقطاع النفط والغاز (القطاع الاستخراجي) فيما تشكل مساهمة القطاع

الصناعي التحويلي فقط ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولنفس العام المذكور وهذه إشارات على أهمية الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية وضرورة تنسيقهاوتنميتها بكل الوسائل دعماً للاقتصاد الوطني(١١).

٥) أن التفكير الجدي من قبل وزارة السياحة وذلك بإنشاء معهد الفندقة والسياحة في العام ٢٠٠٦و ذلك بالتعاون مع الجهات الاكاديمية ذات العلاقة يعد مؤشراً حقيقياً على أن الاستثمار في مجال السياحة لابد أن يأخذ دوره وحجمة الحقيقي وأن هذا القطاع لابد أن يعطى أهمية وأولوية خاصة كونه يعتبر مورداً اقتصادياً كبيراً وأن الاستثمار فيه سيؤدي إلى جلب مردودات كبيرة من العملات الصعبة بالإضافة إلى مساهمته في تنشيط وتفعيل الكثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى سواء كانت الإنتاجية منها أو الخدمية، لذا فإن تهيئة الكادر الواعي والمهني والعلمي يعتبر من ضرورات البنية التحتية الأساسية في تنشيط الاستثمار السياحي.

٦) كذلك يمكن أن تكون علاقات اليمن الاقتصادية والتجارية مع الكثير من الدول ومنها على وجه الخصوص العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية انعكاساً حقيقياً لأهمية الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات حيث أصبحت الصين في العام ٢٠٠٥ هي الشريك التجاري الأول بالنسبة لليمن فيما احتلت دول الخليج المرتبة الثانية.(١٢)

ولكن رغم أهمية الاستثمار إلا أن القائمين على هذا النشاط لحد الآن ومن خلال متابعة الإحصاءات المتوفرة عن حجم الاستثمارات ونسبتها في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤشر بالتأكيد على معدل النمو الاقتصادي الذي كان بحدود ٣،٥٪ للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يتراوح بحدود ١٠٪، فإن ذلك لم يحفزهم بشكل كبير على إزالة المعوقات من أمام طريق المستثمرين سواء كانوا المحليين أو الأجانب حيث توجد المعوقات الأساسية المادية ومنها:-

١) عدم توفر الأراضي المخصصة للاستثمار بأسعار مناسبة ومشجعة وكذلك عدم وتوفر المرافق والخدمات والبنية التحتية ومصادر المياه والصرف الصحي والطرقات ووسائل الاتصالات في الوقت المطلوب.

٢) عدم اقتناص فرص الزيادة الحاصلة في أسعار النفط لاسيما وأن قطاع النفط يمثل حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المعلوم أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نمو النفقات الاستثمارية والإيرادات النفطية فكلما تحسنت أسعار النفط في

الأسواق الدولية انعكس ذلك إيجابياً على زيادة حجم الاستثمارات الحكومية مما يؤدي إلى الاستثمار في البنية التحتية والتي تعتبراساس العملية الاستثمارية واحد العوامل المشجعة لإقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للمستثمر.

٣) من خلال مساهمة قطاع الزراعة والذي يعتبر هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد من حيث استيعاب للقوى العاملة إذ أنه يستوعب كما ذكرنا حوالي ٥٤٪ من العمالة ويساهم بحوالي ١٤٪ ولكنه ما زال يعاني من ضعف الاستثمارات وشحة المياه وتفتت الحيازات الزراعية حيث أن أحد الأسباب الرئيسية في ذلك التوجه الكبير الزراعي محصول القات والذي يصل الإنفاق الاستهلاكي لعموم أفراد المجتمع فيه حوالي ٥٠٠ مليار ريال سنوياً أي ما يعادل ٢،٥ مليار دولار، وأن ٣٠٪ من المياه هي من حصة الأراضي المخصصة لزراعة هذا المحصول (١٣) وهذا هو واحد من الأسباب الأساسية في انخفاض المدخرات للقطاع العائلي وبالتالي انخفاض قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار في الوقت الذي تعتبر أن هناك فرصة تاريخية كما عبر عنها مدير البنك الدولي في صنعاء عندما ذكر بأن البنك الدولي اعتمد مؤخراً إستراتيجية الدعم الخاص باليمن حيث بلغ حجم التمويل خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ حوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لتشمل (١٩) مشروعاً في مجالات التعليم والمياه وبناء الطرق الريفية والكهرباء، فيا ترى كم من عشرات المشاريع يمكن أن تقوم بها الجهات المختصة في اليمن لو تم استغلال جزء فقط من الهدر المالي المنفق على القات وبموجب الأرقام المذكورة أعلاه، فالمطلوب على الأقل التقنين في استهلاكه أسبوعياً وليس تركه أن كان ذلك مستحيلاً.

٤) ضعف البنية التحتية والمكونات الأساسية للاستثمار في القطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الواعدة حيث لا يزال يمثل فقط ١،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٥ بسبب عدم وجود الطرق الكافية والفنادق السياحية المطلوبة وعدم وجود المرافق المساندة وكذلك عدم وجود الوعي السياحي الكافي عند أفراد المجتمع لاسيما من سكان المناطق التي توجد فيها المرافق السياحية وبالتالي شعور المستثمر والسائح في نفس الوقت بعدم الأمان لزيارة هذه المرافق أو الاستثمار فيها .

٥) عدم وجود أسواق للأوراق المالية حيث أن بورصة الأوراق المالية تعد من الوسائل المهمة في تعبئة ادخارات القطاع العائلي وحتى قطاع الأعمال وبالتالي توجيه هذه المبالغ للمشاريع الاستثمارية المختلفة .

السياحة والاستثمار السياحي

بما أن السياحة لم تعد في يومنا هذا مجرد نشاط ترفيهي اجتماعي فقط بل تعتبر السياحة اليوم صناعة لها أبعادها واهدافها ومساهمتها في الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي لاي بلد لاتوجد صناعة في العالم وجدت لها رواجاً وانتشاراً مثلما لاقت صناعة السياحة لاسيما في السنوات الاخيرة بحيث اصبحت في بعض دول العالم تمثل المصدر الرئيسي لايراداتها بل هي شريان الحياة فيها(١٤) . لذلك سوف لانخوض في تعريف السياحة لغوياً وكذلك تطور السياحة على مدى وجود الانسان على هذه الارض وسنكتفي بالاشارة الى صناعة السياحة.

وبما ان السياحة صناعة لذلك فانها تتاثر بالتقدم العلمي والتقني وقد ظهر هذا جلياً بعد الحرب العالمية الثانية حيث حصل التطور في وسائل النقل البري والبحري والجوي وكذلك التطور الحاصل اليوم في الاتصالات ومناحي الحياة الاخرى وهذا كله بدوره قد ساعد كثيراً على

تطور وازدياد حركة السياحة حيث رافق ذلك تطورفي البنية التحتية للسياحة من طرق مواصلات وفنادق وما شابه ذلك من مفردات في البنية التحتية وكذلك البنية الفوقية .

ان صناعة السياحة تبنى على ثلاث اركان رئيسة الاوهي النقل والايواء والبرنامج السياحي المعد لهذا الغرض وان صناعة السياحة تعتبر صناعة تصديرية كونها تؤدي الى تدفق العملات الاجنبية (الصعبة) الى داخل البلد لذلك يمكن ان تسمى بصناعة الصادرات غير الملموسة (الخدمات) لذلك ومن هذا المفهوم تعتبر السياحة نشاط فعال ومساهم بصورة مباشرة في بناء نشاطات الاقتصاد الوطني المختلفة وهي في نفس الوقت عنصر تنشيط للقطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة الصغيرة والمتوسطة وكذلك لها تاثير مباشر في تفعيل وتحريك الخدمات التجارية المالية والمصرفية كما توثر في تحسين الظروف الاجتماعية وظروف البيئة بالاضافة لذلك انها تؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وذلك بزيادة الدخل وتحسين الرواج الاقتصادي كما ان هناك بعض الدول قد اهتمت بالسياحة لرغبتها في توفير التسهيلات واقامة المنشأت السياحية للمواطنين ذو الدخل المحدود بقصد تشجيعهم على السفر لتطوير مستواهم الاجتماعي والثقافي وهو ما اطلق عليه (السياحة الجماهيرية) والتي تنظمها بعض الجمعيات والنقابات كما توجد انواع اخرى للسياحة منها السياحة الدينية وكذلك السياحة العلاجية او الصحية لاسيما في المدن التي تقع فيها المياه

المعدنية ومراكز العلاجات المختلفة وان الاردن من بين هذه الدول التي اهتمت وبشكل مبكر بفندقة المستشفيات والتي ساهمت في دفع القطاع الصحي الاردني خطوات كبرى الى الامام ومن ثم انعكس ذلك على مجمل نشاطات الاقتصاد الاخرى لاسيما في مجال الفندقة والسياحة. بالتاكيد هناك عوامل مشجعة للسياحة مثل توفر الطرق الجيده والاتصالات الحديثة والامن وسهولة اجراءات السفر والتعامل الجيد مع السائح من قبل افراد المجتمع في بلد القدوم وكذلك وجود الفنادق واماكن الايواء المريحة بالاضافة الى وجود برامج سياحية تؤدي بالسائح الى تحقيق اهدافة واشباع رغباته وحصولة على حاجاته التي جاء من اجلها.

وعلية ولاهمية هذه الصناعة الحيوية يستلزم مايلي(١٥)

١- اعطاء اهمية كبيرة للتخطيط السياحي السليم والتركيز على دراسات الجدوى في الاقتصاد والبحوث السياحية ومتابعة عملية التسويق السياحي وبما يؤدي الى استثمار كل الفرص المتاحة وبافضل مايمكن .

٢- التركيز على بناء مؤسسات تعليمية وتدريبية سياحية وفندقية بمستويات مختلفة والاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال وذلك بتدريب كادرمتخصص لهذا العمل وتثقيفهم بما يمكنهم من اداء اعمالهم بافضل صورة.

٣- التنظيم الفعال للمؤسسات السياحية وادامتها وصيانتها وتوفير افضل الخدمات فيها وبما يعزز ثقة السائح بهذه المؤسسات .

٤- الحرص الشديد على تطوير هذا القطاع الخدمي الهام من خلال القيام بالدراسات المستمرة واجراء البحوث والاحصائيات عن طريق الاستبيانات المعدة لهذا الغرض .

٥- تطوير كافة المرافق المعدة للسياحة وعدم الاقتصار على جانب او مرفق واحد دون غيره فيجب الاهتمام بالفنادق وابنيتها وبنفس الوقت الاهتمام بابنية المطاعم واماكن الراحة وكذلك تطور وسائل النقل والاتصالات بما يتلائم مع طبيعة هذا القطاع الحيوي.

أهمية السياحة :

تنحصر اهمية السياحة فيها ما يلي:

١- من الناحية الاقتصادية الحصول على العملات الصعبة وتغطية العجز الذي قد يحصل في ميزان المدفوعات للدولة .

٢- حث القائمين على هذا القطاع بالايعاز الى بعض الجهات ذات العلاقة بتطوير طرق المواصلات المختلفة بما يؤدي الى تسهيل تقديم الخدمات السياحية.

٣- احدى انعكاساتها هو نشر الثقافة العامة من خلال الاطلاع على الاماكن الجغرافية التاريخية والدينية وما شاباه ذلك ومن خلال التقاء الاراء والافكار مابين مختلف السياح وعلى مختلف مستوياتهم وثقافاتهم .

٤- تساهم في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية كالصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الخدمات مثل اعمال البنوك.

٥- ولغرض انجاح السياحة في كل بلد ولاسيما في بلداننا النامية يجب ان يتم تحقيق مفردات مايسمى بالمزيج السياحي والمكون من :

أ- النقل بمختلف انواعه البري ، والبحري، والجوي وما يلحق بذلك من ضرورة ايجاد المؤانى والمطارات والشركات ذات العلاقة ومتوفرة فيها كافة المستلزمات .

ب- الايواء (السكني) : اي وجود فنادق بمختلف المستويات والدرجات وذات كفاءة عالية من ناحية الراحة والنظافة وكذلك وجود شقق سياحية فندقية ومخيمات وغرف مفردة.

ج- البرامج : اي برامج جاهزه يعرف بها السائح مقدماً حيث يمكن له معرفة الوجهة التي يريد سواء في زيارة المتاحف او الاماكن الدينية والاثرية والتاريخية والعلاجية والترفيهية.

من الركائز الاساسية لتطوير السياحة ضرورة توفر متطلبات هذه الصناعة من كل من.(١٦)

١- البنية التحتية: والتي تتضمن توفر الخدمات الاساسية لقيام اي مشروع سياحي اواقامة منطقة سياحية وما تسمى بالقرى السياحية الاوهي شبكات المياه الثقيلة والمياه العذبة والكهرباء والغاز وشبكة الهاتف وخدمات الصحة والطرق والبنوك.....الخ

٢- البنية الفوقية: مصطلح يطلق على منشات الاقامة والايواء من الفنادق والشقق السياحية والمخيمات ومكاتب المعلومات السياحية ووكلاء السفر والشركات السياحية ومكاتب ايجارات السيارات و المترجمين وادلاء السياحةوالمسارح و الملاعب وغير ذلك.

دوافع السياحة: هناك العديد من الدوافع ويمكن حصرها بمجموعات تتضمن كل مجموعة انواع من هذه الدوافع(١٧)

- المجموعة الاولى: ثقافية- تاريخية- تعليمية
- المجموعة الثانية: الراحة والاستجمام والترفيه.
- المجموعة الثالثة: دوافع دينية وتختص بها السياحة الدينية
- المجموعة الرابعة: دوافع صحية وتدخل ضمن السياحة العلاجية
- المجموعة الخامسة: دوافع اقتصادية وتدخل ضمن مايسمى بسياحة رجال الاعمال
- المجموعة السادسة: دوافع عرقية (وطنية) وتاتي ضمن مايسمون بالمغتربين وبذلك تتم زيارة البلد الام وتجديد الروابط بين الاهل ومكان الميلاد والطفولة والحنين للاصدقاء والاقرباء.
- المجموعة السابعة: دوافع رياضية (لمشاهدة مباراة او تشجيع فريق رياضي او المشاركة في دورة رياضية وغير ذلك من اسباب التمتع الرياضي).

كل الدوافع المذكورة تدفع بالبلد الذي فيه اي نوع من انواع السياحة المرتبطة بذلك ان يركز في برامجه الاعلانية والترويجية على تسويق نوع السياحة المتميزفيها او التي يتمتع بالميزة النسبية فيها على الاقل بين دول العالم الاخرى وبالتالي عليه ان يهتم وينشط هذا النوع من السياحة كي يحوله الى مورد يرفد من خلاله اقتصاده الوطني.

لابد ان لاننسى بان هناك نوعين من السياحة على المستوى الوطني:

١- السياحة الداخلية والتي تستحق التركيز والاهتمام وذلك بزيادة الوعي السياحي عند مواطني البلد وهذا بدوره سيعزز تفهمهم واحترامهم للسياح الاجانب لان المواطن سيشعر بانة يتمتع بنفس الخدمات التي يتمتع بها السائح الاجنبي مما يولد عنده رغبة التقرب الى هؤلاء وتقديم المساعدة لهم اينما وحيثما وجدوا بدلاً من الحقد عليهم كذلك فان السياحة الداخلية تساهم في القضاء على البطالة وفي تطوير وتحسن البنية التحتية للبلد.

٢- السياحة الخارجية والتى تعتمد على:

- توفر الخدمات السياحيةبكل اتجاهاتها
- توفر الامن والاستقرار
- توفر الحرية وعدم التعصب في البلد
- احترام السياح واعتبارهم ضيوف

- ثبات القوانين داخل البلد
- سهولة الحصول على سمة دخول
- انخفاض وثبات الاسعار بالسلع والخدمات
- تطور البنية التحتية من وسائل نقل واتصالات وخدمات مصرفية.

وبما ان السياحة في العصر الحديث تعد في كثير من دول العالم من دعائم الاقتصاد القومي ومصدراً رئيساً من مصادر الدخل وعنصراً هاماً من عناصر دعم الموازنة للدولة فاصبح بذلك النقد الاجنبي الذي تدره السياحة على الدول اهم ما يشغل فكر رجال الاقتصاد والذين اعتبرو السائح بمثابة السلعة المنتجة المعدة للتصدير تسعى كل الدول للحصول عليها وجذبها بكافة الوسائل حيث كلما زادت موارد دولة ما عن طريق السياحة كلما زادت قدرة هذا البلد على تخصيص جزء من موارده لترفيه شعبه وفي نفس الوقت تطوير البنية التحتية والفوقية للسياحة كذلك فالسياحة تساهم في تنشيط جوانب مهمة في نشاط التجارة الدولية كما تؤثر وبشكل مباشرعلى قاعدة التبادلات والالتزامات المالية لذلك كله اعتبرت السياحة صناعة متكاملة ومركبة في نفس الوقت وانها تقوم على عناصر هامة يمكن ان نطلق عليها عناصر المزيج السياحي وهي:

١- المادة الاولية والمتمثلة بالجواذب الطبيعية كالجبال والبحار والغابات وكل ما تحوية الطبيعة من ظواهر جذابة كما تتضمن جواذب غير طبيعية من صنع الانسان كالفنادق الفاخرة والمطاعم ووسائل التسلية ووسائل المواصلات وخدمات المصارف والمسارح والعمارة القديمة التي تمثل التراث وكذلك العمران الحديث

٢- راس المال وكيفية توجيهه للاستثمار في القطاع السياحي

٣- العمل وما يمثله من قوة مدربه ومهيئة لتنفيذ البرامج السياحية

٤- الدعاية والاعلان والترويج ويمكن اعتبار المهرجانات الداخلية كمهرجان صنعاء الثقافي وتحويله الى وسيلة لجذب عقول النخب المستضافة وبالتالي تعتبر عامل للترويج وبذلك تكون تاثيراتها افضل بكثير مما يقام من لقاءات ومنتديات من خلال السفارات في الخارج والتي تصرف فيها المبالغ الطائلةدون اي مردود.

٥- النقل ومايتضمن من وسائل للاتصال والمواصلات وضرورة تحديثها بما يخدم المشاريع السياحية والحفاظ على ديمومتها.

٦- البنية التحتية والفوقية وما تتضمنه من بناء طرق ومشاريع الخدمات الصحية ونصب شبكات المياه والهاتف وماشابه بالاضافة الى تجهيز وبناء الفنادق والمصارف والشقق الفندقية والسياحية ومكاتب السياحة والمعلومات.

إن للاستثمار السياحي مردودات ايجابية كثيرة منها:

١- جذب العملات الاجنبية من خلال جذب السياح الى داخل البلد وتساهم في ذلك سياسات الاعلان والترويج للتسويق السياحي وكيفية استثمار الفرص السياحية.

٢- تنشيط الانتاج المحلي ولاسيما التراثي الفولكلوري وبالتالي انتعاش بعض جوانب الاقتصاد الوطني وبما يساهم في تقليل البطالة وتشغيل الايدي العاملة.

٣- تبادل الثقافات بين السياح وابناء البلد وبالتالي خلق ثقافات جديدة قد توثر في بلورة مجتمع متوازن ثقافياً واجتماعياً.

٤- قد يكون للسياح تاثيرات غير مباشرة لتنشيط الاستثمار ليس في مجال السياحة ذاتها وانما في مجالات اقتصادية اخرى انتاجية وخدمية تصب في خدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي خدمة السياحة بشكل خاص.

السياحة في اليمن :

لابد لتقويم اية مرحلة لاسيما اذا كنا نعلم بان المسيرة متعثرة في ذلك الجانب الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي ، ان نبرز اسبابه وسلبياته كي نتجاوزها نحو التصحيح والاصلاح فمن الاسباب التي تؤدي الى ضعف السياحة في اليمن الوضع الاجتماعي غير المتوازن في بعض المناطق والتي تعتبر مناطق تاريخية سياحية مهمة والذي ادى في بعض الاحيان الى الاعتداء المادي المباشر على بعض السياح الاجانب مما احدث ردة فعل سلبية تجاه اليمن والشعب اليمني لذلك فان وزارة السياحة والجهات المسؤولة عن هذا النشاط من هيئات سياحية وثقافية وغيرها لابد لها ان تسلسل اولوياتها وتضع البرامج العلمية المدروسه للبدء بتغيير بعض المفاهيم الاجتماعية في مثل هذه المناطق وتعزيز ارتباط افراد المجتمع فيها بالمصالح الوطنية العامة وتغليبها على بعض المفردات المتطرفة غير الواعية وهناك الوسائل الكفيلة منها افهام المواطن المعنى بان مثل هذه النشاطات هي لخدمتة، وذلك من خلال تشجيعه على معرفة مردودات السياحة على تطور بلدتة وكذلك بناء بعض البنى التحتية و الفوقية التي تهيئ الاجيال الجديدة لقبول التغيير الثقافي والاجتماعي الناتج عن طبيعة هذا النشاط كذلك عن طريق تشجيع السياحة الداخلية وبالتالي عند التقاء اهل البلد فيما بينهم قد يؤدي ذلك الى خلق مايسمى بالقاعدة الثقافية الشعبية وبالتالي اشراك

المواطنين في هذه البلدان في مشاريع سياحية قدتجعل منهم بالتالي حريصين على مصالحهم ومن خلالها سيساهمون في الحفاظ على تطوير هذا النشاط الذي قد تتحمل الدولة العبء الاكبرفيه في الوقت الذي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيه وان يساهم في صناعة السياحة بشكل اكثر فعالية من خلال سياسة تحقيق الارباح وتعظيم الايرادات.

وفي اعتقادنا ان هناك مسائل جوهرية لابد للهيئات المسؤولة عن نشاط الاستثمار السياحي في اليمن ان تاخذها بعين الاعتبار ومنها:

١- وضع خارطة استثمارية مفصلة للمشاريع(تحت الفرصة) تتضمن وضع قاعدة بيانات لكل المراكز السياحية لاغراض تعريف السياح الراغبين بزيارة الاماكن المختلفة في كل مجالات السياحة السابق ذكرها .

٢- التواصل مع البعثات الدبلوماسية والسفارات في الخارج لغرض المساهمة الفعالة في الاعلان عن برامج سياحية والعمل بجدية في هذا الجانب وفتح مراكز ثقافية سياحية لتنظيم زيارات مواطني. تلك البلدان الى اليمن .

٣- زيادة الترويج السياحي لان السياحة الان تمر بمرحلة ما بين التقديم والنمو وفي كلتا الحالتين لاغراض التسويق تحتاج السلعة او الخدمة الى المزيد من الترويج والاعلان وبمختلف الوسائل المتاحة لغرض التعريف بنوعية الخدمة ومنافعها سواء المكانية او الزمانية وسبل الحصول عليها .وكذلك للتعريف بالمناخ الاستثماري المتاح بالاضافة الى تجسيد نوعية الفرص الاستثمارية المتوفرة والتي قد تغيب عن بال الكثير من المستثمرين وذلك من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات الخاصة بهذا النشاط (مؤتمرات استكشاف الفرص الاستثمارية).

٤- التفاوض مع بعض المؤسسات العربية والاجنبية وبحث امكانية المساهمة اوالمشاركة في تمويل المشاريع السياحية من خلال تمويل مشاريع خاصة بدراسات تفصيلية للمشاريع السياحية في القطاع السياحي ولانبالغ اذا ما قلنا بان الفرص الاستثمارية في مجال السياحة في اليمن هي الاكثر حظاً والاوفر ربما للمستثمر من الكثير من البلدان ضمن ظروف الامن الطبيعية والتي تسعى اليمن جاهدة لتحقيقها للمستثمر من اين ماكان وذلك بحكم حضارة وتاريخ اليمن المعروفه ووفرت مواقعه السياحية الاثرية

المنتشره في كل محافظات البلد وهي بحاجة فعلاً الى تحويلها الى مراكز سياحية فيها روح الماضي وتراثه وحياة الحاضر والمستقبل للاجيال الواعدة.ومما يمنح الامل في ان الجهات المسؤلة في اليمن قد ادركت ضرورة استثمار كل ماهو يمثل الحاضر والتراث

اليمني وما ادل على ذلك اعداد البعثات الخاصة بالاثار العامة التي كانت سنة ٢٠٠٢(١٦) بعثة عاملة لتصبح في سنة ٢٠٠٤م (٢١) بعثة متخصصة في علوم الاثار والتي تنوعت جنسياتها وكانت كما يلي:

البلد	عدد البعثات في العام ٢٠٠٤م
ايطالية	٤بعثات
امريكية	٥بعثات
روسية	بعثة واحدة
المانية	٦بعثات
فرنسية	٤ بعثات
البريطانية	بعثة واحدة

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للاحصاء - الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤م.

ان تشكيلة البعثات تدل ايضاً غلى تنوع العلاقات الثقافية المتوازنة بين اليمن ومختلف بلدان العالم وهذا احد العوامل المشجعة للاطمئنان بسياحة واعده في اليمن وكذلك يوضح عمق العلاقات بين اليمن والمانيا في هذا الجانب بشكل متميز من خلال اندفاع فرق البحث الالمانية واصرارها على التعاون في استكشاف المزيد من معالم الحضارة اليمنية.

كما ان المراكز الاثرية وعددها (٢١) موقعاً اثرياً تم العمل بها في سنة ٢٠٠٤م قد توزعت على كل من المحافظات التالية:

المحافظة	عدد المواقع الاثرية
البيضاء	اربع مواقع
حضرموت	خمسة مواقع
مارب	سبعة مواقع
ذمار	موقع واحد
اب	موقع واحد

شبوه	موقع واحد
الحديدة	موقع واحد
عدن	موقع واحد

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للاحصاء - الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤م.

نلاحظ من ان مدينة مارب احتوت على سبعة مواقع وبنسبة حوالي٣٣٪ من مجمل المواقع الاثرية التي تم العمل بها في سنة ٢٠٠٤م وهذا ما يدعو الى زيادة الاهتمام بعملية بث الوعي الاجتماعي والثقافي في هذه المنطقة تجاه النشاط السياحي لانها تعتبر مورد طبيعي لايستهان به وذلك باشراك مواطني هذه المدينة بالمساهمة الفعالة عند اقامة مشاريع سياحية ليكونو جزءاً منها ويدافعوا عن مصالح مشتركه هي مصالحهم ومصالح المجتمع في الوقت ذاته .

اما في جانب السياح القادمين لزيارة اليمن خلال فترة الدراسة وحسب الاحصاءات المتوفرة لسنة ٢٠٠٤م ومن خلال مايوضحة الجدول رقم (١) نجد ان عدد الليالي التي قضاها السعوديون للسياحة في اليمن قد وصلت الى (٧٤٢٧٩٤) ليلة بما نسبتة (٤٥،٢٪) من مجموع الليالي التي قضاها مجموع السائحين لنفس العام في اليمن والتي وصلت الى اجمالي (١،٦٤٢،٣٩٢) ليلة سياحية ثم ياتي الاسيويون عدا اليابان بالمرتبة الثانية وقد شكلت عدد لياليهم في فنادق اليمن بما نسبتة (١٤،٣٪) وبمجموع قدره (٢٣٥،٣٧٤) ليلة في نفس العام اما الاوربيون فقد سجلوا ما نسبتة(١٠،٤٪) فقط اما الامريكيون فقد سجلو (٤،٤٪) وقد مثلت نسبة الليالي التي قضاها الاستراليون اقل نسبة وهي (٠،٣٪) اما السياح القادمون من اليابان فقد سجلت نسبة الليالي التي قضوها (٠،٦٪) اما باقي العرب عدا السعوديون فقد كانت حصتهم في ذلك مانسبتة(٢٠،٣٪) اما الافريقيون فقد سجلوبما نسبتة (٢،٨٪) مما يؤكد لنا ضرورة الاهتمام بالترويج للسياحة في البلدان الاوربية واستراليا بشكل كبير لاسيما في فصل الشتاء الذي تبين فيه من جدول الاحصائيات المذكوره ان اعلى نسب لبقاء الاوربيون والامريكيون واليابانيون في اليمن في فصل الشتاء حيث المناخ المعتدل في اليمن كما وان نسبة بقائهم تقل في فصل الصيف (من مايو-الى سبتمبر) وذلك بسبب الظروف المناخية المناسبة في بلدانهم اما بالنسبة للاشقاء السعوديون وغيرهم من الجنسيات الاخرى فتوكد الاحصائات على قدومهم الى اليمن خلال الاشهر من نوفمبر والغاية شهر مايو اكثر من اشهر السنة الاخرى لنفس السبب وهذا ما يؤشر ضرورة الاهتمام بالمنتجعات والقري السياحية وتركيز الجهود والتهيئة لها قبل فصل الشتاء استثماراً للمناخ المعتدل في هذا الفصل والذي تتميز به اليمن

حيث ان التطور السياحي في دول اوربا وامريكا بشكل خاص وبعض الدول العربية كالاردن ومصر وسوريا ولاستثمارهم الشرط الساحلي للبحروالذي يجعل من السياح العرب والاجانب التوجة الى تلك المناطق في فصل الصيف هروباً من الاجواء الحاره في مدنهم ولجوئهم الى المناطق الساحلية ومنهم السياح العرب والخليجيين بشكل خاص كما توجد محفزات مباحة في الدول الاخرى يمكن ان يحصل عليها السائح في بلدان اخرى لذا نحن نطالب بتطوير السياحة النظيفة والنظيفة فقط في اليمن التي تحافظ على عادات وتقاليد البلد وتعطي السائح فرصة التمتع بالاماكن التي يزورها على الاقل من دون ان يتعرض الى تاثيرات وانعكاسات الفساد الاداري كي نستطيع ان نشجع على اقامة المشاريع الاستثمارية في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي الحيوي.

اما بالنسبة لعدد المشاريع الاستثمارية في السياحة والتي يوضحها الجدول رقم (٢).

فقد زادت في عام ٢٠٠٤م عما كانت علية في عام ٢٠٠٣م اذ كانت (٤٤) مشروعاً لتصبح (٥٥) مشروعاً وبنسب تراوحت مابين (١٣٪)و(١٥،٢٪)على التوالي من مجموع المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية ولنفس الاعوام المذكورة كما ان اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع السياحية قد سجلت في عام ٢٠٠٤م ما قيمتة (٧ مليارو ٤٨٩ مليون ريال يمني) وبنسبة قدرها (٦،٥٦٪) وهي اقل بكثير من التكلفة الاستثمارية للعام ٢٠٠٣م والتي كانت (١١ مليار و ٤٣٦ مليون ريال يمني) وبنسبة (١٠،٨٪) الا انها تفوق اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع الزراعية لنفس العام والتي سجلت ما بمجموعة مليارين و(٦٥٠) مليون ريال يمني وبنسبة (٢،٣٢٪) وهي نسبة خجولة في عالم الاستثمار كونة قطاعاً رئيساً في البلد.

اما المشاريع الخدمية (الاخرى) والتي قد تكون بنية تحتية لقطاع السياحة فان نسبتها تشير الى انها قد تهيء لمشاريع سياحية واعدة حيث ان نسبة اجمالي التكلفة الاستثمارية فيها قد احتلت المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي وكانت (١٢،٢٪) في العام ٢٠٠٣م لتقفز الى (١٩،٩٪) في العام ٢٠٠٤م وهذا مايوكد الاهتمام بقطاع السياحة حيث ان عدد المشاريع كان (٤٤) مشروعاً في عام ٢٠٠٣م ليصبح (٥٥) مشروعاً في العام ٢٠٠٤م كما ان المشاريع الخدمية المرافقة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً للاعوام ذاتها اذ كانت (٧٢) مشروعاً لتصبح (٨١) مشروعاً على التوالي كذلك نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية قد زادت في كل القطاعات الاقتصادية المختلفة من (٢٣٨)مشروعاً في العام ٢٠٠٣م لتصبح (٣٦٢)مشروعاً في العام ٢٠٠٤م واجمالي تكلفه استثمارية سجلت (١٠٦ مليار) و(١٧٤) مليون ريال يمني و(١١٤) مليار و(١٧٥) مليون ريال يمني للاعوام ذاتها بالتتابع .

الجدول رقم (٢)

اعدد المشاريع الاستثمارية المسجلة واجمالي التكلفة الاستثمارية حسب القطاعات لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م

السنة / القطاع	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م
عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة	٣٣٨	٣٦٢
عدد المشاريع الصناعية	١٧٣	١٩٤
التكلفة الاستثمارية	٧٥٦٢٩	٧٥٧٨٠
عدد المشاريع الزراعية	٤٣	٢٣
التكلفة الاستثمارية	٥٣٧٣	٢٦٥٠
عدد المشاريع السمكية	٦	٩
التكلفة الاستثمارية	٨١٣	٥٥٦٠
مشاريع خدمية	٧٢	٨١
التكلفة الاستثمارية	١٢٩٢٣	٢٢٦٩٦
مشاريع سياحية	٤٤	٥٥
التكلفة الاستثمارية	٤٤٣٦	٧٤٨٩
اجمالي التكلفة الاستثمارية	١٠٦،١٧٤	١١٤،١٧٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للاحصاء- الاحصاء السنوى ٢٠٠٤م.

كما ان ارقام عدد السائحين المسجلين لدى وزارة السياحة والقادمين من اوربا وبلدان القارات الاخرى كما موضح في الجدول رقم (٣) قد زاد من (٧٢٨٣٦) سائح في عام ٢٠٠٠م الى (٢٧٣٧٣٢) سائح في العام ٢٠٠٤م ثم الى (٣٨٢٣٣٢) في العام ٢٠٠٦م اما عدد القادمين من اوربا فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً في الاعوام ٢٠٠٢م ٢٠٠٣م ونعتقد انها بسبب ظروف الحرب في منطقة الخليج والتي انعكست على ذلك حيث كان عدد القادمين من اوربا قد انخفض الى(١٥٨٢٨) و(١٣٧٣٣) على التوالي لكنه عاد فسجل ارتفاعاً واضحاً في الاعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ليصبح (٢٦٤٥٦) سائح و(٣٢٧٨٨) سائح على التوالي مما يوكد على ضرورة الاهتمام بالمرافق السياحية من قبل القائمين عليها في اليمن لجذب اكبر عدد من السياح من هذه المنطقة اما عدد القادمين للسياحة من العرب كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤) فقد ارتفع من (٢٧،٦٩٢) سائح عام ٢٠٠٠م الى (١٧٨٧٣٤) عام ٢٠٠٤م ثم الى (٢٨١٢٠٦) سائح عام ٢٠٠٦م جلهم من السعودية التي بلغ عدد القادمين منها (٩٨٤٢) في العام ٢٠٠٠م ليزداد الى (١٢٣٧٩٩) سائح في

العام ٢٠٠٤م اي مانسبتة (٣٣٪)و(٧٠٪) من مجموع السياح العرب على التوالي ثم الى (١٧٨٦٧٠)سائح عام٢٠٠٦م وهذا مايشير الى ان السعودية وبسبب ظروف البلد المناخية الحارة والرطوبة في اكثر فصول السنة وقربها من اليمن وتقارب العادات والتقاليد فان مواطنيها يحبذون القدوم الى اليمن وبالتالي على الجهات المعنية في شؤون السياحة الاهتمام بالقادمين من السعودية واعطائهم الافضلية وتقديم كل التسهيلات بما يؤدي الى تشجيعهم لزيارة اليمن وكذلك اطلاعهم لاسيما رجال الاعمال منهم على الفرص الاستثمارية في مجال السياحة وتوفير كل التسهيلات بهذا الشان بما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال من بلادهم خاصة اذا ما وجدوا سبل الامان والاستقرار والتعامل النظيف من قبل المسؤلين والعاملين في النشاط السياحي والاستثماري وعلى الحكومة تقديم

الدعم المادي بشكل متميز للعاملين في النشاط الاستثماري بشكل عام وفي قطاع السياحة بشكل خاص كي يحصنوهم من تاثيرات الفساد الاداري وليكونوا الخطوة الاولى على طريق الاصلاح الاداري في كل المؤسسات وفي كافة القطاعات لما لذلك من اهمية في دفع خطوات الاستثمار وبالتالي – التنمية لتاخذ طريقها الصحيح باستثمار الهدرالناتج عن الفساد الاداري والاقتصادي والمالي والذي يقدر بمبالغ لايستهان بها. الجدول رقم (٣)و(٤).

عدد القادمين للسياحة والمقيدين لدى وزارة السياحة حسب المناطق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م.

جدول رقم(٣)

السنة / المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
اوربا	٢٤٨٢٥	٢٥٨٥٧	١٥٨٢٨	١٣٧٣٣	٢٨٦٠٨	٢٦٤٥٦	٣٢٧٨٨
اسيا	٨٣٤٢	٥٧٦٣	١٠٨٣٥	١٠٥٢٨٤	١٧٨٧٣٤	٣٩٠٣٢	٣٨٣٦٧
الامريكيين	٨١٦١	٣٥٠٩	٤٤٢٩	١٢٩٣٢	١٧٠٩٩	١٨٢٥٣	١٨٧٧
افريقيا	٥٦٥٨	٤٨٦٧	١٥٧٣	٦٧٥٢	٧٧٩٨	١٠٤٤٩	١٠٢٠٤
استراليا	٤٤٦	٤٤٦	٤٦٨	١٥٥٨٩	٤٠٧٦٠	١١٧٧	٩٩٦
الشرق الاوسط	٢٥٤٠٤	٣٤٧٠٤	٦٤٨٨٧	٣٧٧	٧٣٣	٢٤٠٧٠٣	٢٨١٢٠٦
الاجمالي	٧٢٨٣٦	٧٥١٤٦	٩٨٠٢٠	١٥٤٦٦٧	٢٧٣٧٣٢	٣٣٦٠٧٠	٣٨٢٣٣٢

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للاحصاء – الاحصاء السنوي ٢٠٠٦م.

عدد القادمين للسياحة المقيدين لدى وزارة السياحة من العرب حسب الجنسية خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

جدول رقم(٤)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصري	٣٣٥٥	٢٥١٧	٢٥٠٩	٣٦٧٧	٨٤٦٤	٦٩٤٧	١٠٩١٥
اردني	٢٣٥٢	٢٥٦٩	٢٣٨٥	٢٦٨٩	٥١٢٩	٣٤٨٣	٦٠٦٠
سعودي	٩٨٤٢	١٤٤٠٤	٣٨٢٥٤	٥٩٦٦٩	١٢٣٧٩٩	١٦٢١٦٠	١٧٨٦٧٠
عراقي	٢٥٤٣	٣٩٨٨	١٦٩١	٢٨٤٦	٣٩٤٥	١٦٨٧	٣٤٦٤
سوري	٢٢٧٨	٣٠٤٠	٣٧٢٧	٦٧٨٠	٧٣٠٧	٧٦٢٢	١١٠٤٤
سوداني	٢٢٨٨	٢٠٠٩	١٤٧٢	١٨٧٥	٣٠٥٥	٢١٧٩	٢٨٢١
آخرون	٥٠٣٤	٨١٨٦	١٤٨٤٩	٢٧٧٤٨	٢٧٠٣٥	٥٦٦٢٥	٦٨٢٣٢
الاجمالي	٢٧٦٩٢	٣٦٧١٣	٦٤٨٨٧	١٠٥٢٨٤	١٧٨٧٣٤	٢٤٠٧٠٣	٢٨١٢٠٦

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للاحصاء- الاحصاء السنوى ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م

كما ان هناك بعض المؤشرات كما جاءت في الجدول رقم (٥) التي توضح مدى الاهتمام بهذا القطاع وكذلك الى مستوى الوعي الحاصل عند رجال القطاع الخاص والاتجاه نحو الاستثمار فيه حيث بلغت اعداد الفنادق (٤٣٥) فندقاً في العام ٢٠٠٣م لتصبح (٥١٦) فندقاً في العام ٢٠٠٤م كما وصلت عام ٢٠٠٦م(١١٦٦) فندقاً اي بنسبة زيادة قدرها (١٢٦٪) تقريباً كما ان اجمالي العائدات السياحية قدسجلت ما قيمتة (١٣٩) مليون دولار في العام ٢٠٠٣م لتصبح (٢١٤) مليون دولار عام ٢٠٠٤م ثم وصلت الى (٣٠٩) مليون دولارعام ٢٠٠٦م كما زاد عدد الزائرين للمتاحف من(٢٦٢٥٨) زائر عام ٢٠٠٣م الى (٢٤٦٩١٩) زائر في العام ٢٠٠٤م وهذه كلها مؤشرات على التطور الحاصل في هذا القطاع وعلى بروز اهميته سنة بعد اخرى مما لايعفى احد اذا ما اهمل او اضاع فرصة النهوض بهذا القطاع كما ان سياسة الترويج بالنسبة للمتاحف يجب ان تكون اكبر وتاخذ مساحة اعلامية واهتمام بكل الوسائل كما نؤكد هنا على الاهتمام المادي والجوهري بابنية المتاحف وصيانتها وصيانة ما فيها من رموز اثرية وحضارية وتاريخية قل مثيلها في العالم كونها انعكاس لحضارة آلاف السنين.

جدول رقم (٥) يبين عدد الفنادق للاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٦م

السنة	عدد الفنادق	اجمالي العائدات السياحية بالمليون دولار امريكي	عدد الزائرين للمتاحف
٢٠٠٣	٤٣٥	١٣٩	٢٢٦٢٥٨
٢٠٠٤	٥١٦	٢١٤	٢٤٦٩١٩
٢٠٠٦	١١٦٦	٣٠٩	—

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للاحصاء – الاحصاء السنوى لعام ٢٠٠٦م.

تم تنظيم الجدول واحتساب النسب الموجودة في البحث من قبل الباحث من مجموعة جداول من المصدر

كما لو نظرنا إلى الجدول رقم (٦) الذي يوضح عدد الفنادق وطاقتها الايوائية في محافظات الجمهورية يحسب درجاتها للعام ٢٠٠٦م يشير الى ان عدد الفنادق في عموم الجمهورية (١١٦٦) فندق وتشمل (٢٢١٦٣) غرفه وتحتوي بمجملها على (٥٠٣٨١) سريراً فقط

في حين أن عدد القادمين للسياحة الى الجمهورية في نفس العام وهو العام ٢٠٠٦م وكما هو موضح في الجدول (٧)(٣٨٢٣٣٢) سائح وان معظم الفنادق من الدرجة (نجمة واحده)والتي شكلت ما مجموعة (٧٧١) فندقاً من اصل (١١٦٦) فندق اي مانسبتة (٦٠٪) اما الفنادق من الدرجة خمسة نجوم فانها حوالي (٠،٧٪) وان الفنادق من درجة اربعة نجوم شكلت (٢٪) فقط اما ثلاثة نجوم فقد سجلت مانسبتة حوالي (١٠٪) اما فنادق بدرجة نجمتين فشكلت حوالي (١٤٪) وهذه الاعداد من الفنادق غير موزعة بشكل يتناسب مع حجم المدن والمحافظات التي تتمتع بتاريخ حضاري ومناطق اثرية معروفة للعالم والتي قد تكون مصدر اساسي في جذب السياح اليها كما هي منطقة (مارب - إب - حجة - المحويت) والتي تعتبرمن المناطق التي تتمتع بطبيعة غاية في الجمال من كل النواحي .كذلك نلاحظ من نفس الجدول ان القادمين من الشرق الاوسط يتزايد عددهم بشكل كبير وما لوحظ من العام ٢٠٠٤م الى العام ٢٠٠٦م وعلية لابد من ملاحظة ذلك ومعرفة الظروف التي يحتاجونها من فنادق ودرجة هذه الفنادق ونوعية الغذاء وما يحبون من تراث والى ماشابه ذلك كي تقوم وزارة السياحة والهيئات المعنية بتطوير المفردات التي تهم هذه المجاميع لغرض تشجيعهم على القدوم الى اليمن وكذلك نلاحظ بان عدد السياح الاوربيون ايضاً بتزايد ولو بنسنة ضئيلة الا ان هذا يعطينا

مؤشراً على اهتمام هذه البلدان بما موجود في اليمن من حضاره وتراث واماكن سياحية تستحق الزياره والاطلاع والتعرف على ثقافة هذا الشعب العريق كذلك القادمين من قارات اسيا فان اعدادهم تكاد تكون متساوية في السنوات المبينة في الجدول إلا ان معرفة اسباب عدم الزيارة ضرورية لغرض تطوير المرافق الساحية بما يتلام مع هذه المجاميع ويلاحظ في الجدول رقم (٤) السابق ان النسبة الكبيرة من القادمين الى اليمن هم من السياح السعوديين الذين تراوحت نسبتهم من(٦٩،٥٪ في العام ٢٠٠٤م و(٦٧٪) في العام ٢٠٠٥م و(٦٣،٥٪)في العام ٢٠٠٦م من مجموع العرب القادمين خلال الفترة المذكورة الا ان اعدادهم المطلقة هي في تزايد مستمر كما في الجدول الذلك من الضروري الاهتمام بهذا الموضوع واعطاء هؤلاء السياح ما يمكنهم من الاستمرار وتقديم كافة التسهيلات وتهيئة الظروف المناسبة اما بالنسبة للعرب من الجنسيات الاخرى فيلاحظ وجود تطور بسيط في اعداد القادمين يحتاج ذلك الى وضع خطط كفيلة بزيادة هذه الاعداد من خلال اقامة مهرجانات ومؤتمرات ودعوات خاصة لزيارة اليمن لمواطني هذه الدول للتعرق اكثر على المناطق السياحية والطبيعية في اليمن وبالتالي عقد الصفقات للمجاميع السياحية المرتقبة . حيث ان اعداد العرب بشكل اجمالي من العام ٢٠٠٤م الى العام ٢٠٠٦ م قد حصلت فيه زيادة واضحة جداً عندما كان العدد (١٧٨٧٣٤) سائح في العام ٢٠٠٤م ليصل الى (٢٨١٢٠٦) سائح اي بنسبة زياده مئوية وقدرها (٥٧٪) وهذا مؤشر ممتاز يؤكد ليس فقط على جهود المؤسسات السياحية وانما يؤكد صحة السياسة العامة في البلد. اما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المسجلة فانها تبعث على الامل عندما تنظر اليها الا انك تعود لتتالم عندما ترى بان عدد المشاريع المنفذه او قيد التنفيذ اقل بكثير من ذلك.

عدد القادمين للسياحة والمقيدين في وزارة الثقافة والسياحة وعدد الليالي السياحية والعائدات السياحية خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٦م

البيان / السنة	اجمالي الواصلين	اجمالي الليالي السياحية	متوسط انفاق السائح في الليلة بالدولار	مجموع العائدات السياحية بالمليون دولار	مجموع العائدات السياحية بالمليون ريال
٢٠٠٠	٧٢٨٣٦	٤٧٣،٤٣٦	١٦٠	٧٦	١٢،٤٩٨
٢٠٠١	٧٥١٤٦	٢٢٥٤٣٨	١٧٠	٣٨	٦٤٦٠
٢٠٠٢	٩٨٠٢٠	٥٨٨،١٢٠	١٨٠	١٠٥	١٨٩٠٠
٢٠٠٣	١٥٤٦٦٧	٩٢٨،٠٠٢	١٥٠	١٣٩	٢٥٤٧٤
٢٠٠٤	٢٧٣٧٣٢	١،٦٤٢،٣٩٢	١٣٠	٢١٤	٣٩٥٩٠
٢٠٠٥	٣٣٦٠٧٠	٢٠١٦٩٩٤	١٣٠	٢٦٢	٥١٠٩٠
٢٠٠٦	٣٨٢٣٣٢	٢٢٩٣٩٩٢	١٣٥	٣٠٩	٦١١٨٢

فمن خلال الارقام الاحصائية المذكورة في الجدول رقم (٨) فان مجموع المشاريع الاستثمارية المسجلة (كافة القطاعات) للاعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م هي (٤١٠) و(٣٦١) على التوالي والمنفذة منها وقيد التنفيذ (٢٩٩) و(١٨٥) على التوالي وبنسب (٧٠٪) و(٥١٪) على التوالي وبانخفاض قدرة (١٩٪) للعام ٢٠٠٦م عن العام ٢٠٠٥م وهذا الانخفاض قد يكون لاسباب كثيرة لاسيما في مجال الاستثمار واخص بالذكر اسباب الفساد الاداري والمالي وانعكاساته على المستثمرين بالرغم من تاكيد قوانين الدولة ومنها قانون الاستثمار على اتباع كافة التسهيلات للمستثمرين وفتح باب الاستثمار على مصراعية من خلال قانون الاستثمار للعام ٢٠٠٢م الا اننا نرى ان هناك تعثر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية كما اننا لايمكن ان ننسى ان هناك بعض الايادي العابثة التي تحاول تعكير الامن والاستقرار والتي تكون هي سبب اخر اساسي من اسباب التعثر في مجال الاستثمار لانه كما هو معلوم للاستثمار مناخ واهم عناصر هذا المناخ هو الاستقرار الامني والسياسي في البلد .

اما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة فان نسبة ما انجز في العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م والذي يتراوح مابين (٦٩،٥٪) و(٥١٪) من الاستثمارات للمشاريع السياحية المسجلة حسب ما مؤشر في جدول الاحصاءات رقم (٨)

عدد المشاريع المسجلة والنقدية وقيد التنفيذ لدى الهيئة العامة(القيمة بالالف ريال) للاستثمار خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠٠٦م

المشاريع المسجلة				المشاريع المنفذه وقيد التنفيذ			
السنوات	العدد	الكلفة الالستثمارية	عدد العمال	العدد	الكلفة الاستثمارية	عدد العمال	نسبة التنفيذ
١٩٩٢	٢٠٢	١٥،١٧٧،٨٢٢	٤٤٩٠	١٣٢	١٢،٧٢٧،٧١٥	٢،٠٣٥	٦٥،٣٥
١٩٩٣	٢٧١	٢٢،٤٦٠،١٩٣	٣٨٧٣	١٧٢	١٣٣٩٧٨٥٤	٢،٧٠٩	٦٣،٤٧
١٩٩٤	١٨٧	١٨،٦٣٦،٦٣٤	٣٩٧٦	١١٥	٦٣٥٩٣٦٤	١،٩٢١	٦١،٥٠
١٩٩٥	٣٢٤	٦٧،٢٦٨،٩٤٧	٦٣٣٠	١٧١	٢٦٦٩٢٠٩٨	٣،٣٠٢	٥٢،٧٨
١٩٩٦	٤٤٤	٩١،٧٢٢،٩٨٩	٩٧٤٢	٢١٥	٣٩٧٥٠٦٠٠	٣٦٣٤	٤٨،٤٢
١٩٩٧	٥٠١	١٠٧،٠٤٩،٨٨٤	١٩٢٥٠	٣١٠	٦٥٨٦١١٨٦	٧٤٣١	٦١٨٨
١٩٩٨	٤٩٨	٧١،٦٤٥،٣٦٢	١٨٥٨٤	٣٥٤	٤٨٥٠٦٤٨١	٧٣٢٤	٧١،٠٨
١٩٩٩	٤٠٦	٨١،٥٠٨،٢١٦	١٨١٢٧	٣٦٢	٥٨٢٦٠٧٦٨	٦٤٣٠	٦٤،٥٣
٢٠٠٠	٣٨٨	١٣٣٥٥٠٩٧٦	١٣٨٠١	٢٦٢	٨٦،٨٩٧٩٨٠	٥٤١٠	٦٧٥٣
٢٠٠١	٣٦٤	٨٢٧٠٧٣٢٢	١٢٩٩٥	٢٧٦	٤٤،٩٢٩،٧٧٦	٨٢٥١	٧٥،٨٢
٢٠٠٢	٣٨٧	١٠١٧٢١٤٣١	١٥٧٩٠	٢٩٧	٨١٣٧٨٤٢٠	٧٠١٢	٧٦،٧٤

٢٠٠٣	٣٣٨	٩٣٤٦٨٥٤٠	١٤٨٥٣	٢٣٢	٧٨٩٨٨٨٧٨	٧٣٥٢	٦٨،٩٣
٢٠٠٤	٣٩٩	١١١٥٨٩٣٨٦	١٣٥٦٦	٢٧٩	٨٧٦٦٦٦٦٨	٩٣٥٤	٦٩،٩٢
٢٠٠٥	٤١٠	١٣٨٥٩٦٧٩٣	١٤٠٩٢	٢٩٩	١٠٣٧٩٦١٢٣	٨٣٦٢	٧٢٩٣
٢٠٠٦	٣٦١	٢٩٢٤٣٦٠١٣	١١٨٣٦	١٨٥	١٢٨٧٤٧٦٦٠	٧١٦٢	٥١،٢٥
الاجمالي	٥٤٨٠	١٤٢٩٥٤٠٥٠٨	١٨١٣٠٥	٣٥٦٢	٨٨٣٩٦١٣٧١	٨٧٦٨٩	٦٢،٢١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للاحصاء- الاحصاء السنوى ٢٠٠٤م.

فانها بالتاكيد جزء من الحركة الاستثمارية الا انها تعتبر الافضل على الاقل من المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي وقطاع الاسماك او قطاع المشاريع الخدمية الاخرى وقد تضاهي ماهو منجز او منفذ في القطاع الصناعي كما تؤكده الارقام الاحصائية ولكنها لاتواكب مستوى اعدد القادمين والمهتمين بزيارت المناطق السياحية في اليمن على اقل تقديروبموجب الارقام الاحصائية التي تعرض لها البحث.

الاستنتاجات:

١- من خلال الارقام التي لاحظناها في الجداول الخاصة باعداد السياح سواء كانو الاجانب من الاوربيين او الامريكيين والاسيوين وغيرهم او من خلال أعداد القادمين من العرب بمختلف جنسياتهم ان هناك تزايد مستمرفي اعداد القادمين وهذا مبعث امل على ان اليمن اصبح من الدول المعرفة لدى الكثير من بلدان العالم وهذا لم ياتي من فراغ وانما بسبب تطور علاقات اليمن الاقتصادية والثقافية والسياسية مع دول العالم المختلفة وتثبيت اطرها الصحيحة بما يتناسب مع حجم اليمن الحضاري والتاريخي والدور الذي يجب ان تلعبة وتقوم به على المستوى العربي والاقليمي والدولي .

٢- ان ما لاحظه الباحث من خلال ارقام القادمين خلال الفترات التي تمت مناقشتها خلال البحث ان القادمين في الفترة من شهر اكتوبر وحتى شهر ابريل يشكلون النسبة الاكبر على مدى كافة الاعوام وهذا مايؤكد ان القادمين من الاجانب (الاوربيين والامريكيين والاسيويين) يحاولوا التمتع بظروف طبيعية واجواء معتدلة في فصل الشتاء اي خلال الاشهر المذكورة حيث ان الظروف المناخية عنّدهم في هذه الاشهر بارده جداً كما هو معلوم وكذلك بالنسبة للاخوة العرب لاسيما من دول الخليج والسعوديين على وجه الخصوص حيث انهم يحاولون قضاء فترات السياحة في هذه الاشهر بسبب ظروف اليمن المناخية المعروفة، اما في الصيف فان اكثر مواطني الخليج يتوجهون الى اوربا لقضاء

فترات الاشهر ما بين مايو وسبتمبر وعلية لابد من التهيؤ للموسم السياحي للاشهر المذكورة والاستعداد له واعتباره الموسم السياحي للبلد .

٣- لاحظنا ايضاً ومن خلال الاحصائيات قلة الفنادق من الدرجة الاولى (ذات خمسة نجوم) وكذلك ذات اربعة وثلاثة نجوم وانها موزعة بشكل غير مدروس من الناحة الاقتصادية التي تخدم هذه القطاع الحيوى الاوهو قطاع السياحة لاسيما وان الارقام تشير الى تزايد اجمالي السائحين بشكل عام من سنة الى اخرى . كما هو موضح في الجدول رقم (٦)

٤- لاحظنا ايضاً ان عدد السياح الاوربيين و الاسيويين على وجه الخصوص في تذبذب بين السنوات التي تم دراستها او التركيز عليها من ٢٠٠٤-٢٠٠٦م وهذا يعطي مؤشر على عدم وجود خطة للاعلان والترويج السياحي من جهة وكذلك الى عدم التنسيق بين وزارة السياحة (المسؤلين عن هذا القطاع) والهيئات والوزارات الاخرى كهيئة الاستثمار مثلاً وعدم التوفيق بين البرامج الموضوعة من قبل الاطراف الاخرى كوزارة الثقافة والمؤسسات الاخرى .

٥- كذلك وللاسف الشديد لاحظنا من خلال الاحصاءات المعروضة ان المشاريع المنفذه وقيد التنفيذ من المشاريع الاستثمارية السياحية كانت حوالي (٦٩،٥٪) للعام ٢٠٠٥م ثم انخفضت الى (٥١٪) في العام ٢٠٠٦م حيث وهو نفس الحال بالنسبة لمجمل المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات كما ان القطاع الزراعي يشكو من ضعف كبير في مجال الاستثمار كما اكدته الارقام وكذلك مشاريع الثروه السمكية وان هذا يدعو للقلق وعلى المعنيين الالتفات الى هذا الامر.حيث ان عدد المشاريع المسجلة في عام ١٩٩٧م كانت (٥١١) مشروع والمنفذ منها (٣١٠) مشروع وهي اعلى مما علية في العام ٢٠٠٦م كذلك في العام ١٩٩٨م.

٦- لاحظنا من خلال الارقام الاحصائية ان عدد السياح السعوديين تفوق على كل السياح الاخرين من العرب والاجانب ومن مختلف دول العالم حيث كانت نسبتهم حوالي (٤٦،٧٣٪) في العام ٢٠٠٦م وان دل على شيء فانما يدل على تقارب الثقافات والحضارات ما بين الدولتين باعتبارها اساس لمنطقة الجزيرة العربية وتمتعهم بزيارة اليمن وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم من جراء ذلك.

كذلك لاحظنا من الجدول رقم (٩) بانه وبالرغم من ان جمهورية الصين الشعبية تمثل المركز الاول كشريك اقتصادي من بين دول العام وانها في صدارة قائمة العلاقات الاقتصادية اليمنية مع دول العالم كما تم توضيح ذلك في بداية البحث الا ان القادمين من الصين للعام ٢٠٠٦م لايمثلون سوى (٠،٨٩) فقط من بين القادمين من انحاء العالم وبعدد (١٠٤١٤) شخص وهذا يدل على عدم وجود قنوات ترويجية فعالة للوصول الى الشعب الصيني من خلال على الاقل الشركات وممثلي القنصليات والسفارات الصينية وعدم معرفة الصينين من خلال وزارتي السياحة والثقافة لما موجود في اليمن من اماكن ومراكز سياحية.

لجدول رقم (٩)

عدد القادمين للسياحة والمقيدين لدى وزارة السياحة بحسب الجنسية للعام ٢٠٠٦م

الدولة	العدد	النسبة
فرنسا	٥٤٦٥	١،٤٣
المانيا	٢٧٠٥	٠،٧١
ايطاليا	٩٢٣٠	٢،٤١
هولندا	١٥٤٣	٠،٤٠
سويسرا	٥٦٦	٠،١٥
تركيا	٣٨٨٦	٠،٠٢
النمسا	٦٣١	٠،١٧
اوربيون اخرون	٦٣٢٤	١،٦٥
امريكا	١٣٤٥٩	٣،٥٢
كندا	٣٤٢٣	٠،٩٠
امريكيون اخرون	١٨٨٩	٠،٤٩
استراليا	٩٩٦	٠،٢٦
السعودية	١٧٨٦٧٠	٤٦،٧٣
مصر	١٠٩١٥	٢،٨٥
سوريا	١١،٤٤	٢،٨٩
سودان	٢٨٢١	٠،٧٤
العراق	٣٤٦٤	٠،٩١
الاردن	٦٠٦٠	١،٥٩
الامارات	١٩٣٢٧	٥،٠٦
قطر	٣٥٥٤	٠،٩٤
عمان	٢٤٩٩٨	٦،٥٤

البحرين	٣٠٣٢	٠،٧٩
لبنان	٢١٤٩	٠،٥٦
عرب اخرون	١٥١٤٢	٣،٩٦
اليابان	٢٤٠٨	٠،٦٣
الفلبين	٢٧٧٢	٠،٧٣
الصين	٣٤١٤	٠،٨٩
كوريا	٨٨١	٠،٢٣
الهند	١٤٥٢٢	٣،٨٠
باكستان	٦٠٠٢	١،٥٧
ماليزيا	١٠٧٦	٠،٢٨
اندونوسيا	٣٥١٤	٠،٩٢
اسياويون اخرون	٣٧٨٧	٠،٩٩
اثيوبيا	٥٣٨٨	١،٤١
كينيا	١٠٧٢	٠،٢٨
تنزانيا	١٢٣٣	٠،٣٢
جنوب افريقيا	٩١٨	٠،٢٤
افريقيون اخرون	١٥٩٣	٠،٤٢
الاجمالي	٣٨٢٣٣٢	

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للاحصاء- الاحصاء السنوى لعام ٢٠٠٦

بشكل عام يلاحظ بان اعلى نسب السياح او القادمين الى اليمن من بين دول العالم هو من السعوديين والعمانيين وهاتان الدولتان مجاورتان لليمن وعليه فان قدومهم هو بسبب التقارب الثقافي والحضاري والاجتماعي بين الشعوب وهو تواجد تلقائي قد لاتكون ادارة المؤسسات السياحية هي السبب الكبيرفي ذلك حيث ان الدول الاخرى في العالم لايزال القادمون منها اعداهم متواضعة بالنسبة للموقع الحضاري والتاريخي لليمن وقد يكون احد الاسباب الاساسية في ذلك هو البط في تنفيذ المشاريع السياحية المباشرة والمشاريع الخدمية ذات العلاقة بالسياحة. وان زيادة العدد الاجمالي مابين الاعوام هو بسبب الزيارات الكبيرة في اعداد القادمين من الدولتين المذكورتين (السعودية وعمان) بشكل كبير وهذا ما يدل على عدم تنفيذ مؤسسات السياحة لبرامج وخطط حقيقية تتغلق بهذا المجال وعليها بذل المزيد من الجهود واستثمار كل الامكانات السياحية المتاحة من مواقع اثرية وحضارية وتراث عريق.

التوصيات:

١- ان يكون هناك اتجاه للاستثمار من قبل مستثمرين مصرين ومغاربة وتونسيين اسبان وفرنسيين وكذلك المان وصينيين لاسيما في المجال السياحي حيث ان الاسبان مشهود لهم عالمياً بهذا المضمار. كما يفضل ان يكون هناك اتجاه تشجيع استثماري نحو المؤسسات الرومانية لما لها من خبره في مجال الاستثمارات سواء على صعيد المشاريع الصناعية او الزراعية او الاسكانية او السياحية .

٢- استحداث هيئة استثمارللمشاريع السياحية تابعة لوزارة السياحة والتنسيق مع الهيئة العمة للاستثمار في هذا مجال لاعطائها اهمية قصوى للسياحة واعتبار سنة مثلاً ٢٠٠٩م سنة السياحة لان هذا القطاع يفتح المجال امام تشغيل القطاعات الاخرى والعاملين فيها .

٣- اقامة قرى سياحية ومنتجعات متكاملة حيث تكون ارتكاز للتوجه السياحي في البلد.

٤- الاهتمام بالسياحة التاريخية والتراثية والتركيز عليها في سياسة الاعلان والترويج .

٥- اقمة طرق برية جيده للاماكن المتوقع ان تكون مناطق سياحية .

٦- اقامة مهرجان ثقافي سنوى يتم تهيئة برامجه سنوياً يهدف بشكل اساسي الى جذب اكبر عدد ن مواطني دول العالم ويعتبر هذا احدى وسائل الترويج للسياحة في اليمن وكذلك تشجيع المستثمرين للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية .

٧- زيادة الفنادق بما يؤمن الراحة الكاملة للقادمين لفنادق الخمسة نجوم واربعة نجوم وثلاثة نجوم حيث اعدادها لاتزال متواضعة.

٨- تشكيل لجان في هيئة الاستثمار لمكافحة الفساد الاداري والمالي وبما يؤمن رقابة عالية للمحافظة على المستثمرين القادمين والراغبين في الاستثمار في القطاعات المختلفة.

٩- العمل على تشجيع القطاع الخاص واقامة شبكة من البنوك التي تضمن سرعة انجاز التعاملات المالية كاحد الدعائم الاساسية للبني التحتية لاقامة المشاريع الاستثمارية .

١٠- اقامة سوق للاوراق المالية (البورصة) لتداول الاسهم وتربط بشبكة الكترونية حديثة داخلية وخارجية.

١١- اعطاء مسألة مكافحة الفساد الاداري والمالي في الهيئة العامة وكل المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة الاولوية لانها هي المراة التي تعكس صورة جملية للبلد من عدمة والتي تؤدي بدورها الى تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب او انكفائهم عن ذلك.

١٢- ضرورة توظيف من هم على درجة عالية من الكفاءة والمصداقية والذين يستطيعون تنفيذ قرارات قيادة الدولة بشكل صحيح وبدون اي تلاعب او مراوغة مع المستثمر ووضع الية رقابة مشددة من الجهات العليا لمتابعة ذلك .

١٣- تكثيف اللقاءات والندوات من قبل وزارة السياحة للتطرق بكل ما يخص المناطق السياحية المختلفة ودعوة ممثلي الجاليات العربية والعالمية لاسبوع يسمى الاسبوع السياحي يقام سنوياً لهذا الغرض.

على وزارة السياحة التنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم لاقامة معاهد سياحية متخصصة ووضع برامج نظرية وعملية ومقررات متطورة تخدم العمل السياحي وترفده بكفائات قادرة على ادارته بشكل حضاري وفعال.

المصادر والمراجع:

١- المنظمة العربية للتنمية الادارية والاستثمار في ظل العولمة (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار)- ٢٠٠٦م صـ٥٣ـ

٢- المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصدرسابق صـ٤٠ـ

٣- المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصدرسابق صـ٤٠ـ

٤- المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصدرسابق صـ٣ـ

٥- المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصدرسابق صـ٤٣ـ

٦- المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصدرسابق صـ٤٠ـ

٧- هندي منير ابراهيم – الفكر الحديث للاستثمار منشاة المعارف – الطبعة الثانية الاسكندرية ٢٠٠٤م

٨- محمد علي حيده – التربية الاقتصادية – مدخل لحل الازمة الاقتصادية من منظور اسلامي – دار الخاني للنشر والتوزيع – الطبعة الاولى – المملكة العربية السعودية -١٩٩٦م صـ٤ـ

٩- الهيئة العانة للاستثمار – مجلة الاستثمار – العدد ١٤ ابريل ٢٠٠٦م صـ٦ـ

١٠- الهيئة العامة للاستثمار – مجلة الاستثمار – العدد ١٩ خزيران ٢٠٠٦م صـ٢٩ـ

١١- احصاءات الهيئة العامة للاستثمارلسنة ٢٠٠٦م

١٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – التقرير الاقتصادي الاول ٢٠٠٥م

١٣- احصاءات الهيئة العامة للاستثمارلسنة ٢٠٠٦م

١٤- ماهر عبد العزيز – صناعة السياحة – دار زهران للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٨م صـ١١ـ

١٥- ماهر عبد العزيز – مصدر سابق صـــ٤١ـــ

١٦- ماهر عبد العزيز – مصدر سابق صـــ١٤٨ـــ

١٧- ماهر عبد العزيز – مصدر سابق صـــــ٤٧ـــ

١٨- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – **الجهاز المركـــزي للاحـــصاء** – الاحـــصاء السنوى ٢٠٠٤م .

١٩- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- **الجهاز المركـــزي للاحـــصاء** – الاحـــصاء السنوى ٢٠٠٦م .

٢٠- د. خالد مقابلة – **سلسة السياحة والفندقة (٣) من الدلالة السياحية** – دار وائل للنشر – عمان الاردن – الطبعة الثانية ٢٠٠٣م

٢١- د. محمد صالح الحناوي ، د. نهال فريد مصطفى ،ود. جلال ابراهيم العبـــد – **الاستثمار في الاوراق المالية ومشتقاتها** – مدخل التحليل الاساســـي والفنـــي- الدار الجامعية – الاسكندرية – ٢٠٠٤-٢٠٠٥م

٢٢- أ. سمير محمد عبد العزيز – **اقتصاديات الاستثمار والتمويل – التحليل المالي – مدخل في التحليل واتخاذ القرارات** – مركز الاسكندرية للكتاب – ٢٠٠٦م

٢٣- د.هيثم عجام – **التمويل الدولي** – دار زهران للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٦م.